CC BY

College of Basic Education Research Journal

www.berj.mosuljournals.com

The Impact of Foreign Ambition on Iraq's Oil Wealth

Watban Muhammad Mughair
Nineveh Education

Article Information

Article history:

Received: October 18,2023

Reviewer: November 21.2023

Accepted: November 27.2023

Key words: distribution ; oil ; Gas.

Correspondence:

Abstract

Energy sources of oil and natural gas are determining factor in competition between countries and relations between them. Importance of these resources lies in maintaining state's position in hegemony and economy, as well as level of economic development. Such fact made major economic powers focus on such type of wealth. Oil and secure more oil is the ultimate prize, whether through agreements، investment, or through wars, as the case of Iraq and American invasion 2003. Such invasion indicates importance of obtaining oil in various ways and pushing international powers to compete for such valuable product, especially in light of shortage of oil supplies on one hand. On the other hand, high price of oil in global markets has made oil-producing countries gain a particular importance for industrialized countries .Maintaining secure access to these energy sources without obstacles or problems created yet another economic crisis added to other economic and financial crises witnessed by global economy.

ISSN: 1992 – 7452

أثر الأطماع الأجنبية في السيطرة على ثروة العراق النفطية

وطبان محمد مغير

مديرية تربية نينوى

المستخلص

تأتي مصادر الطاقة النفط والغاز الطبيعي على أهمية كبرى في التنافس بين الدول وتأثيره في العلاقات بين الدول، إن أهمية النفط والغاز الطبيعي في الحفاظ على موقع الدول في الهيمنة والاقتصاد، وكذلك مستوى التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي يدعو القوى الكبرى الاقتصادية إلى الاهتمام بهذا النوع من المصادر ألا وهو النفط ومحاولة الحصول على المزيد من النفط سواء أكان ذلك من خلال الاتفاقيات أم من خلال الاستثمارات أم من خلال الحروب كما حصل مع العراق في الحرب الامريكية عام ٢٠٠٣، وهو يشير إلى أهمية الحصول على النفط بشتى الطرق ودفع القوى الدولية إلى التنافس على منتوج النفط، ولاسيما في ظل عجز كبير في مصادر النفط، ومن جانب آخر فإن ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية جعل الدول المنتجة للنفط ذات أهمية خاصة للدول الصناعية، وفي الحفاظ على تأمين طرق الوصول إليه بدون معوقات أو مشكلات قد تعوق من وصوله مما ينتج أزمة اقتصادية أخرى في ظل أزمات اقتصادية ومالية يشهدها النظام الاقتصادي العالمي.

الكلمات المفتاحية: التوزيع ؛ النفط ؛ الغاز.

أهمية البحث

تتضح اهمية البحث من خلال النقاط الآتية:

١- يحتوي العراق على كميات كبيرة من النفط جعلت منه يتبوأ المكانة الثانية لأكبر احتياطي نفطي في العالم مما يجعل مستقبله واعدا.

٢- إن استمرار تزايد طلب دول العالم على النفط كمصدر رئيس للطاقة والصناعات التحويلية على الرغم من منافسة مصادر اخرى متجددة، واهميته المتزايدة في التجارة العالمية والعلاقات الدولية.

٣- أهمية النفط في العراق والدول ومواردها المالية الكبيرة.

مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث من خلال أهميته التي تتطلب متابعة موضوعية الصراع الإقليمي والدولي وتنافس الشركات وفرض هيمنتها على نفط وغاز العراق.

أهداف البحث

البحث في الصراع الدولي وتنافس الشركات الأجنبية للسيطرة على نفط العراق من خلال اتفاقيات الامتيازات التقليدية وعلى مر العصور.

فرضية البحث

تزايد أهمية النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية والاجيال القادمة على الرغم من وجود مصادر اخرى ناضبة ومتجددة، وتوفر فرص كبيرة وقدرات متعددة إدارية وفنية لإدارة الثروات النفطية واستثمارها من خلال سياسة اقتصادية متوازنة ومساهمتها في أنتاج التنمية المستدامة.

المقدمة

يعد العراق احدى أغنى دول العالم بثروته النفطية الأمر الذي أثار اهتمام معظم الدول الغربية منها (الولايات المتحدة الامريكية)، فهو يمتلك احتياطي مؤكد قدره ١٣٤ مليار برميل من النفط لسنة ٢٠١٣ الذي يمثل ١٠,٧٪ من الاحتياطي العالمي و١٤٪ من احتياطي دول الأوبك، وقد يرى بعض الخبراء ان العراق لو استطاع التنقيب عن النفط لأصبح يملك ضعف احتياطاته، إلا أن عمليات التنقيب توقفت بسبب العقوبات الاقتصادية، والحروب التي منعت قيام العراق بتصدير النفط حتى سنة١٩٩٦، عندما أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (٩٨٦) الذي سمح بتصدير محدد للنفط وهو ما يعرف بقانون (الغذاء والدواء مقابل النفط) ، وبعد أن قامت الولايات المتحدة الامريكية باحتلال العراق سنة ٢٠٠٣ أصدر مجلس الأمن قراره المرقم(١٤٨٣١) وعلى ضوء هذا القرار تم رفع العقوبات الاقتصادية من العراق وكذلك عادت اعماره وعلى نفقته وتحديداً من مورد النفط، وأن هذا الاحتلال لم يكن مجرد صدفه وإنما كان ضمن خطة

استراتيجية وضعتها الولايات المحتدة الامريكية ولاسيما بعد انخفاض إنتاج النفط لدى الولايات المحتدة الامريكية مما يشكل تهديدا لاقتصادها وقوتها، فضلاً أن عمر الاحتياطي النفطي الامريكي قصير، إذ إن من المقدر أنه سينضب بعد ربع قرن، وأن هذا الاحتلال سيحقق للولايات المحتدة مكاسب اقتصادية ومن جانب أخرى سيومن مصدراً نفطياً هائلاً ورخيصاً، ومن جانب أخرى وكذلك سيجعل الولايات المتحدة لاعباً رئيساً في أسعار النفط.

وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الاول: استغلال النفط العراقي على مر العصور.

المبحث الثاني ثروة العراق النفطية وتوزيعها مكانين.

المبحث الثالث: أخيراً الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣ ومدى اطماعه في النفط العراقي.

المبحث الاول: استغلال النفط العراقي على مر العصور

وفي عام ١٨٨١م بدء الاهتمام النفط من خلل شركة سكة الحديد الاناضول [١] . عندما كان العراق جزء من الامبراطورية العثمانية، وفي أواخر القرن التاسع عشر قامت بعثة المانية بالتنقيب عن النفط العراقي سنة ١٨٧١م، ثم جاءت بعثة أخرى لتؤكد وجود النفط في العراق سنة ١٩٠١م(١).، وعلى هذا الاساس تمكن الألمان من الحصول على فرمان من السلطات العثمانية عن طريق اتفاقية مد سكة حديد بغداد _ برلين التي بموجبها خول حق التنقيب عن النفط على جانبي سكة الحديد، وبذلك تعد أول خطوة للحصول على امتياز لاستغلال نفط العراق (٢).ولقد أصبح العراق موضع اهتمام واستراتيجي كبير، للدول الاوربية التي تبحث عن النفط لمجاراة الولايات المتحدة الامريكية التي تحمل النفط جزءاً مهماً من تطورها التكنولوجي السريع، وتعد المانيا ممثلة (بالبنك الألماني) وانكلترا (شركة وليم دارسي) التي حصلت كذلك على حقوق وامتيازات للبحث عن النفط في ايران، بجانب أمريكا (مؤسسة امريكان ستيد يكيت) وهولندا (شركة شل)، طلائع الشركات والمؤسسات المهتمة بنفط العراق آنذاك (٣). توصلت الشركات (الالمانية والانكليزية والهولندية) إلى تشكيل ائتلاف مهم فيما بينها لتشكيل شركة واحدة مساهمة تحت اسم (شركة النفط التركية) (T.B.C) وذلك بتاريخ ١٩١٤\٦\٢٨، اذ حصلت من الحكومة العثمانية على حق الاستغلال الثروات الهيدروكربونية المستكشفة والتي سيتم استكشافها مستقبلا في ولايات العراق، وخاصة ولاية بغداد والموصل، ويأتي ذلك من أجل عدم التفريط من أي طرف بغنيمة النفط العراقي، وكذلك ابعاد

([١]) كلية الزراعة والغابات، جامعة بغداد.

التنافس فيما بينها، وقد تم منح السيد (كلاوست كولبنكان)[٢] الهولندي الأرمني ما نسبته ٥٪ من أسهم الشركة، نظر لجهوده ودوره التفاوضي من أجل الحصول على الامتيازات من السلطات العثمانية (٤) . ينظر الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

أسهم وحصص الشركة التركية (T.P.C)

الشركة	النسبة %
١_شركة النفط الانجليزية _الفارسية التي أصحبت شركة النفط الانجليزية الايرانية في عام١٩٣٥ومن ثم BPبرتش بتروليوم في عام ١٩٤٥	امتلكت حصة قدرها ٢٣،٧٥ من امتياز نفط العراق
البريطانية _ shell٢_شركة رويال ووتش شيل الهولندية	كانت حصتها ٢٣،٧٥ من امتياز نفط العراق
) لاحقا سميت توتالF.P٣_شركة النفط الفرنسية (	كانت حصتها ٢٣،٧٥ من امتياز نفط العراق
٤_شركة تنمية الشرق الأوسط الأمريكية ائتلاف من ضمن شركات نفط امريكية كبيرة بينهم شركة نفط نيوجرسي	كانت حصتها من امتياز نفط العراق ٢٣،٧٥ من امتياز نفط العراق
)calouste Gulbenkian٥-ورثة كوليتكان(	يملكون حصة قدرها ٥٪ من امتياز نفط العراق

المصدر: عبد علي كاظم المعموري، مالك متعب الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،٢٠١١، ص٢٥١.

وفي سنة ١٩٦١ اوعز رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم بتشريع قانون رقم ٨٠ الذي بموجبه قام العراق بتصدير ٩٥٪من نفطه عن طريق شركات نفط العراق واعلن عن تشكيل شركة نفطية وطنية (National oil companies) (N.O.C) وقدتم تشكيلها فعليا سنة ١٩٦٤، وفي سنة ١٩٦٧ وقع الاتحاد السوفيتي على برتوكول للشركات في السنوات الأولى، فضلاً عن تدريب الكوادر، وفي سنة ١٩٧٢ تم تأميم مجموعة شركات التي تعمل في مجال النفط العراق الوطنية العراقية بإدارتها الاولى وبصورة

(٢) كلاوس كولبنكان : وهو رجل أعمال أرميني كان يعمل في تركيا واكتسب نفوذ من البلاط العثماني ومن ثم تجنس الانكليزية وعين أول رئيس لمجلس البنك الاهلي التركي وهو البنك الذي أسسته الحكومة البريطانية ليمثل مصالحها في تركيا وبحكم منصبه أصبح ممثلاً لبريطانيا في سياتها مع الصالح الألمانية.

منفردة من أجل زيادة إنتاج النفط في العراق من ١،٤ مليون برميل يومياً لا كثر من٣ ملايين برميل يومياً لسنة ١٩٨٠ (٥). ويعد تاريخ ١٩٢٥\٣\١٤ يوم منح أول امتياز نفطي الذي يعد تاريخ النوة العراقية الحديثة، فقد جرى فيه التوقيع على أول عقد امتياز لاستثمار النفط في العراق بشروط مجحفة جداً، ومن هذه الشروط (٦).

١- منح شركة النفط التركية (نفط العراق فيما بعد) حق البحث والتنقيب والاستخراج والتصدير.

٢- حددت مناطق الامتياز.

٣- زمن الاتفاقية تمتد إلى (٧٥) سنة.

٤- يكون مقر الشركة في لندن وعلى ان يرأسها بشكل دائم شخص بريطاني.

٥- تتعهد الشركة بدفع مبلغ قدره (٤) شلستى عن كل طن نفط خام مصدر ولمدة (٢٠) سنة.

٦- تقوم الحكومة العراقية بتخصيص خلال ٤ سنوات من نفاذ الاتفاقية ٢٤ قطعة مساحة كل منها ٢٠كم^{٢} باستثناء ما اختارته الشركة والافراد، ولكن لم تعترف به الشركات المستغلة حتى صدور قانون ٨٠ لسنة ١٩٦١.

لقد عانى العراق العديد من الحروب فمنذُ سنة ١٩٨٠-١٩٨٨ التي تعرف بحرب الخليج الاولى، وحرب الخليج الثانية حرب العراق-الكويت سنة ١٩٩١، وحرب الخليج الثالثة التي أدت الى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية سنة ٢٠٠٣\٤\٩١، كما كانت عقوبات الأمم المتحدة بين ١٩٩٠-٢٠٠٣ مؤثرة بشدة على قدرة العراق من حيث تصدير النفط، والوصول إلى أحدث التقنيات لتطوير حقولها هذا بدوره أدى انخفاض إنتاج النفط من ٣ مليون برميل يومياً سنة ١٩٨٠ الى أقل من مليون برميل يومياً، وبحلول سنة ١٩٨٣ تراجعت القدرة التصديرية الى ٧٠٠ برميل يوميا، أي أقل من ٣٠ % من انتاج حقول النفط ، وما بين المدتين ١٩٩٠-١٩٩٥ كان العراق في تلك المدة تحت طائلة العقوبات الاقتصادية (Ecnomic santions) التي فرضها مجلس الدولي بحظر جميع انواع التجارة بما فيها حظر تصدير النفط الخام وتجميد الأموال للحكومة العراقية في الخارج و الحظر على بيع الاسلحة وتعليق الرحلات الدولية ، وكذلك حظر المعاملات الدولية ، وابتداء من سنة ١٩٩٦، نفذت الامم المتحدة النفط مقابل الدواء للسنة ذاتها ، الذي يسمح للعراق بيع النفط لتمويل شراء السلع الإنسانية ما قيمته (٢ مليار دولار) من النفط كل سته اشهر، وفي سنه ١٩٩٨ تم رفع الحد الاقصى لمستوى صادرات النفط العراقي ضمن البرنامج المذكور (٧). وبعد حرب الخليج في نيسان سنة ٢٠٠٣ استعادت معدلات إنتاج النفط وبسرعة الى نحو مليون برميل يومياً، ولكن تدهور الوضع الأمني حال دون توسع كبير في عملية الإنتاج ، وقد كان لصناع القرار في العراق منذُ سنة ٢٠٠٥ أو ما قبل ذلك على يقين أنه من أجل توسيع عملية الإنتاج

لابد من دعوة شركات النفط العالمية إلى العراق ، وفي عام ٢٠٠٦ اجريت العديد من المفاوضات الثنائية مع شركات النفط شيل واكسون موبيل وغيرها وقد كانت جولة التراخيص الأولى سنة ٢٠٠٨ بهدف تطوير ستة حقول نفطية وهي: (الرملية و الزبير و غرب القرنة و ميسان و كركوك و باي حسن) إذ يقدر الاحتياطي الثابت لهم بأكثر من ٤٠ مليار برميل وبذلك أصبحت هذه الحقول متاحة امام شركات النفط العالمية التي لم يكن لها نشاط في عمليات التنقيب في العراق منذ صدور قرار تأميم النفط سنة ١٩٧٢ (٨). ولقد قام العراق بخمس جولات لتراخيص النفط والغاز وهي في: حزيران ٢٠٠٩، كانون الأول ٢٠٠٩، تشرين الأول ٢٠١٠، أيار ٢٠١٢، ومؤخراً في نيسان ٢٠١٨، وقتم التراخيص وقد وقعت وزارة النفط العراقية من خلال شركاتها المملوكة بالكامل عقود التنقيب والتطوير والإنتاج مع شركة النفط العراقية (٩). التي جاءت وفقا للأهمية النسبية للنفط الخام العراقي، إذ بلغت تلك الأهمية لسنة ٢٠١٠ قرابة ٤٠,١٤٪ بالأسعار الجارية ٣٩,٣٨٪ بالأسعار الثابتة، اما أهمية النسبية للنفط الخام من الانشطة الاقتصادية الأخرى لسنة ٢٠١٨فقط بلغت ٤٠,٣٤ للأسعار الجارية ٥٣,٠٣٪ للأسعار الثابتة ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب منها تطوير بعض الحقول التغير المستمر في أسعار برميل النفط بين سنة وأخرى.

المبحث الثاني: ثروة العراق النفطية وتوزيعها مكانين

يمتد التوزيع المكاني لحقول النفط والغاز وفقا لتوزيع وزارة النفط العراقية لحقول النفط والغاز بثلاثة أماكن رئيسة وتكون امتداداتها من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي وتتركز جميعها في المنطقة المتموجة ومنطقة السهل الرسوبي من العراق وبواقع أكثر من ٩٩ حقل نفطي، و٥ حقول غاز فقط ، وتبلغ مساحة حقول النفط والغاز ٩٩٧٢كم^{٢} [٣]، أي ما نسبته ٢,٢٩٪(**) من مساحة العراق الكلية، وتتوزع كالاتي:

(أ) حقول النفط والغاز للمنقطة الشمالية من العراق:

تتوزع حقول النفط والغاز في كل من محافظة كركوك و نينوى و أربيل و السليمانية و الجزء الشمالي من محافظة صلاح الدين، وبواقع ٣٧ حقلاً بين منتج وحقل غير منتج (غير مطور) ويبلغ مجموع هذه الحقول ٢٩٤٠كم^{٢}، وبنسبة ٢٩,٤٨٪ من مساحة حقول النفط والغاز الكلية، ويكون توزيعها كالآتي:

(٣) تم استخراج المساحة من خلال برنامجArc Map بتطبيق أداةCalculate Geometry.
(**) تبلغ مساحة العراق الكلية ٤٣٥٠٥٢ كم.

١- حقول النفط والغاز في محافظة الذهب الاسود (كركوك) تحتوي على أكثر من سبعة حقول ومنها:

حقول كركوك فوق العملاقة [٤]، وحقل خباز ضمن محافظة كركوك، وحقلي جمبور وجديدة ضمن قضاء داقوق، أما حقل باي حسن العملاق الذي يبلغ طوله ٢٢كم يقع الجزء الأكبر منه ضمن قضاء مخمور بمسافة تبلغ ٢٤كم، وكذلك الحقل المشترك الأخرى مع قضاء ويسمى (قرة جوخ) الذي يبلغ طوله ١٨كم، إذ تنقسم المسافة ما بين مخمور (١٠) كم وكركوك ٨ كم وحقل حمرين المتمدد على طول الحدود الإدارية بين صلاح الدين وكركوك بمسافة ٧٠ كم.

٢- حقول النفط والغاز في محافظة نينوى :

تتوزع هذه الحقول ضمن محافظة نينوى : في قضاء الموصل، وتلكيف، وتلعفر، ومخمور، اما اهم الحقول التي تتوجد في قضاء الموصل : حقل علان، عطشان، عداية، قليعان، كصب، جوان العملاق، نجمة، والقيارة العملاق، أما حقول قضاء تلعفر فهي عين زالة و الصوفية و بطمة و رفان و مشورة و داغ و الكصير و البحيرة، أما حقل شيخ أبراهيم يمتد بين قضاء الموصل وتلعفر، اما حقل هبارة يتوجد في قضاء الحضر، اما حقول في قضاء مخمور في كل من الكوير، خرمالة، أسماعيل، وديمر داغ، وتعد محافظة نينوى من أكبر المحافظات العراقية من حيث عدد حقول النفط والغاز البالغ عددهم ٢٣ حقلاً مطوراً وغير مطوراً.

٣- حقول النفط والغاز في محافظة أربيل:

وهو حقل واحد (طق طق) الواقع ضمن كويسنجق.

٤- حقول النفط والغاز في محافظة السليمانية:

وأهمها حقل جمجمال الممتد بين محافظتي السليمانية وكركوك، وحقل الأنفال الذي يقع جنوب قضاء جمجمال وكلا الحقلين غاز كثيف(condensate Gas).

٥- حقول النفط والغاز في وسط وشمال صلاح الدين:

وهي كالاتي: مكحول، وبلخانة، وحقل عجيل، وحقول شرق تكريت.

([٤])الحقول فوق العملاقة: يمتلك العراق ست حقول فوق العملاقة وهو حقل(الرميلة الشمالي والجنوبي، غرب القرنة، مجنون، الزبير، كركوك، شرق بغداد) اذ يبلغ مجموع احتياطها(١٣٣،٨٨٥مليار برميل).للمزيد ينظر: خضر عباس أحمد النداوي، الاستثمار الاجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد٢٠٠٣،مجلة كلية التربية للبنات، المجلد٢٥،العدد٣،لسنة ٢٠١٤.

(ب) حقول النفط والغاز في وسط العراق:

أما المحافظات التي تمثل وسط العراق هي: بغداد، وديالى، وشمال الانبار، وجنوب صلاح الدين، وتبلغ مساحة الحقول في المنقطة الوسطى ١٦٨٨كم^{٢} ما نسبته من مساحة الحقول الكلية ١٦,٩٢٪ وتوجد بواقع ٢١ حقلاً.

١- **حقول النفط والغاز لمحافظة بغداد:** التي من أكبر الحقول النفط وسط العراق يمتد من شمال غرب بغداد الى جنوب شرقها ماراً بكل من الطارمية والتاجي والرصافة والمدائن، أما الحقل الثاني حقل النهروان الذي يقع غرب قضاء المدائن.

٢- **حقول النفط والغاز في لمحافظة ديالى:**

يتركز وجود حقول النفط في قضاء كفري فتوجد فيها ٤ حقول وهي: حقل قومار ويقع شرق القضاء، وحقل كلابات وسط القضاء وانجانة وخشم الأحمر الغازي جنوب غرب القضاء من حيث الموقع، أما حقول خانقين وتكون بواقع خمسة حقول منها: جياسورخ، وجريا بيك الغازي، ونفط خانه وتقع هذه الثلاثة على الحدود العراقية-الايرانية، ويوجد كذلك حقل تل غزال الغازي شمال قضاء بلدروز وحقل نادومان جنوب شرق مدينة جولاء.

٣- **حقول وسط وشمال محافظة الانبار:**

تتوزع في محافظة الانبار (٦) حقول نفطية منها غرب بغداد وشمال مدينة الصقلاوية، وكذلك حقلي نفطة وابو جير غرب بغداد، وحقل عكاس الذي يعد أكبر حقل نفطي وغازي جنوب مدينة القائم، وحقل هيت في مركز قضاء هيت، وحقل عكاز الواقع على الحدود العراقية السورية وهو أصغر حقل نفطي من حيث المساحة.

٤- **حقول النفط والغاز في وسط وجنوب صلاح الدين:**

أهمها حقول بلد العملاق وهي أربع مكامن نفطية تمتد من جنوب نهر دجلة إلى مدينة الدجيل والحقل الثاني تكريت الواقع غرب تكريت.

(ج) حقول النفط والغاز للمنطقة الجنوبية:

يوجد في المنقطة الجنوبية للعراق ٤١ حقلاً نفطي وغازي، إذ تبلغ مساحة الحقول النفطية ٥٣٤٤كم^{٢} ما نسبته ٥٣,٥٩٪ من مساحة الحقول الكلية، فيها أكبر حقل نفطي في العراق وهو حقل الرميلة الشمالي والجنوبي موزعة على سبع محافظات وهي: النجف، وكربلاء، والمثنى، وذي قار، وجنوب محافظة واسط، وميسان، ومحافظة البصرة.

١- حقول النفط والغاز في محافظة النجف: يوجد في محافظة النجف حقل الكفل شمال المحافظة.

٢- حقول النفط والغاز في المثنى: لمحافظة المثنى ثلاثة حقول وهي: السماوة جنوب نهر الفرات على بعد ٣٠كم جنوب غرب مدينة السماوة، وحقل الديوان اذي يبعد ٣٥ كم جنوب السماوة وحقل أبو خيمة يبعد عن السماوة ٢٥٥كم جنوب وجمعيهم ضمن قضاء السلمان.

٥- حقول النفط والغاز في محافظة ذي قار:

يوجد العديد من الحقول النفط في الشمال والجنوب من المحافظة ومنها حقلي الرافدين والجرف ضمن قضاء الرفاعي، وحقل الناصرية العملاق الذي يقع عند التقاء الحدود الادارية لثلاثة أقضية هي الرفاعي، والشطرة، والناصرية، إذ يبعد الحقل عن الناصرية ٣٤كم شمال غرب الناصرية، وحقل صبة العملاق (*) الذي يبلغ طوله الكلي٢٥كم، بمسافة ٢١ كم داخل قضاء الجبايش بمسافة ٤كم داخل قضاء الزبير.

(*)الحقول العملاقة في العراق وهي الحلفاية، والناصرية، وأطاوي، وبلد، وباي حسن، والقيارة، وجوان، والأحدب، ويبلغ مجموع احتياطها (٢٩،٨٨٥مليار برميل) للمزيد ينظر: خضر عباس أحمد النداوي، مصدر سابق ص٦٦٩.

٦- حقول النفط والغاز في وسط وجنوب محافظة وسط:

وهما حقلاً الظفيرية وحقل الأحدب العملاق يبعد حقل الأحدب عن مدينة الكوت ١٣كم، ويبعد حقل الظفيرية عن مدينة ٨كم.

٧- حقول النفط والغاز في محافظة ميسان:

يوجد فيها ١٢ حقل، ٨ حقول في قضاء العمارة ومن هذه الحقو هو حقل أبو غراب، جبل فكة وغرب بيدار وهي حقول حدودية جزء منها في الجانب العراقي والجانب الآخر في الجانب الايراني، وحقل البزركان الذي يبعد عن مدينة العمارة بمسافة ٢٧كم، وايضا حقل كميت الذي تغمر مياه الأهوار نصفه الغربي، وحقل الدجيل الذي يقع في أقصى الغرب من العمارة، وحقول قضاء الكحلاء وحقول محافظة ميسان الذي يعد حقل ميسان العملاق العملاق أهمها، وحقل الحويزة المحاذي للحدود الايرانية ، إذ تغمر مياه هور الحويزة مساحات واسعة منه ، وحقل الرفاعي الواقع بين قضائي المجر الكبير والميمونة.

٨- حقول النفط والغاز في محافظة البصرة:

تمتلك البصرة أربعة حقول (فوق العملاق) هي حقول الرميلة (الشمالية والجنوبية)، وحقول غرب القرنة، ومجنونة، وحقل الزبير، وتختلف اتجاهات حقول البصرة من حيث الامتداد من الشمال إلى الجنوب، وكذلك من حيث تقارب الحقول من بعضها البعض ، إذ تغطي مياه الاهوار جزءاً من الحقول الشمالية والوسطى من محافظة البصرة ويعد أكبر قضاء من حيث عدد الحقول في محافظة البصرة وهو قضاء

الزبير ومنها حقول : الرميلة الجنوبي، والزبير، وجريشان، وراجي، واللحيس، وخضر لمي، أما حقل أرطاوي وصبة مشتركين مع محافظة ذقار والحقول الحدودي العراقية–الكويتية هي سفوان وحقل جبل سنام ، أما حقل أبي الخصيب، وحقل السندباد في قضاء شط العرب، وحقل مجنون شرق قضاء القرنة على الحدود العراقية–الايرانية وحقل الرميلة الشمالي غرب قضاء القرنة ويتوسط قضاء المدينة حقل غرب القرنة الذي يبعد عن مدينة القرنة ٥كم وحقل نهر عمر ضمن الاجزاء الشمالية من حقل الزبير في قضاء البصرة. ينظر إلى خارطة رقم (١)

خارطة (١) توزيع حقول النفط والغاز المطورة وغير المطورة في العراق

1-Susan L. Sakmar, "The Status of the Draft Iraq Oil and Gas Law," Iraq Oil Report," May 1, 2008. Available at: http://www.iraq oil report.com.

المبحث الثالث: أخيراً الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ ومدى اطماع امريكيا في النفط العراقي.

عولت الولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر على الافادة كثيرا من عملية إعادة إعمار العراق من جانب واحد، فقط هو اقتصادها الذي كان متراجعاً، وقد تعاملت أمريكية مع هذه المسالة (غنيمة حرب) لتعبر كيف لها ومن اشتراك معها في الحرب حق الاستثمار بها، وقد حصلت بالفعل ست شركات امريكية كبرى، عقود من وزارة الدفاع الأمريكية للقيام بعمليات اعادة اعمار في العراق أبرزها هذه الشركات هاليبرتون وشيفرون وبكتيل وكارلايل وكيلوج براون أند رايت (١٠). إن الحرب الامريكية على العراق لم تكن وليدة الصدفة، أو نزعة كاريزفية اعتمدها بوش لفرض احتلال العراق والسيطرة عليه سياسياً واقتصادياً، بل كان مخططاً له منذ زمن طويل وليس قصير ويمثل هدفا استراتيجيا استحوذ على الادراك والمدرك الاستراتيجي الامريكي معا (١١). ركزت أمريكيا على احتلال العراق لأنه سيوفر لها العديد من المكاسب الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية ولاسيما السيطرة على النفط العراقي، إذ يحتل العراق ثاني اكبر الاحتياطات العالمية، سوف يكون في استطاعتها أن تتحكم في تدفق هذا الاحتياطي، وبالتالي سوف تتحكم في أسعار النفط في السوق العالمية طالما تستطيع التأثير بدرجة كبيرة على مستويات العرض والطلب، فضلاً عن ذلك وجودها العسكري في العراق يمكن أن يعيد ترتيب حصص الشركات المنتجة للنفط في العراق وذلك يعني سحب امتياز الشركات الروسية والصينية العاملة في العراق (١٢). ومن الجدير بالذكر أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت فيه الولايات المتحدة الامريكية تتطلع الى الدول العربية ولاسيما النفطية ليست مصدراً لتلبية احتياجاتها المباشرة من الطاقة بل كمصدر للربح وضمن النمط الاحتكاري للنفط لسد احتياجاتها، فضلا عن قدراتها المتميزة في اكتشاف وتطور المنابع النفطية وامتلاكها لإرث كبيرقي الصناعة النفطية (١٣).

سعت أمريكا لصوغ نظام نفطي عالمي جديد، يتضمن رؤية أمريكية مطلقة في ترسيخ استراتيجيتها النفطية حيال النفط العربي يؤهلها للسيطرة عليه (١٤). وتشير معظم التقارير الحديثة والمعتمدة عالمياً الى أن الاحتياطي العالمية سوف يكون في نهاية عام ٢٠٠٤، يتسم بالتركيز الشديد على مناطق التي تحتوي على الاحتياط الأكبر التي توجد في داخل دول الأوبك وبنسبة ٨٠٪ من مجمل الاحتياطي العالمي من النفط، في حين نجد ان الاحتياطي الأمريكي من النفط لا يتجاوز (٢٢) مليار برميل، وبما يشكل ٢٪ فقط من مجمل الاحتياطي العالمي، وهي كمية تتناقص باستمرار رغم امتلاك الولايات المتحدة الامريكية لأحدث الوسائل والمعدات التكنولوجية وتوافراها على أعلى مستويات من القدرات الاستثمارية لزيادة مخزونها النفطية ان وجدت، الأمر الذي يحولها إلى أكبر مستورد للنفط في العالم ، إذ ستستورد الولايات المتحدة

الامريكية بعد أقل من عشرين عاما من الآن برميلين من كل ثلاثة براميل منتجة في العالم (١٥). من اهم التصريحات التي ادلت بها (نعوم تشومسكي) إلى إن إنتاج النفط الامريكي بلغ أدنى مستوى له في نهاية عام٢٠٠٢ بأقل من (٥) مليون برميل يومياً، هذا من المؤكد أن يدفع مستوردات أمريكا من النفط نحو الزيادة، وهذا يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الامريكي مستقبلاً، إذ ما جرى اعتماد اليورو عملة دولية بدلا من الدولار، وهذا ما اخفته الادارة الامريكية ويعد مسبباً رئيساً في الاسراع باتخاذ قرار الحرب على العراق على حد قوله (١٦). لقد سعت أمريكا لصوغ نظام نفطي عالمي جديد، يتضمن رؤية أمريكية مطلقة في ترسيخ استراتيجيتها النفطية حيال النفط العربي بما يؤهلها للسيطرة عليه، اذ يقول هنري كيسنجر (إن النفط العربي يمكن أن يكون نفطاً أمريكياً) والبعض من الساسة الامريكان يقولون (إن النفط العربي هو نفط أمريكي ولد في أرض عربية) (١٧). ومن جهة ثانية فإن احتلال العراق سيجعل الولايات المتحدة الامريكية لاعباً رئيسة في تحديد اسعار النفط من خلال تعزيز قدراتها في ممارسة الضغوط على الدول الكبرى المنتجة للنفط في منطقة الاوبك، فهي تتحكم في إنتاج النفط العراقي ، وبالتالي تستطيع أن ترفعه متى ما دعت الحاجة الى ذلك ، او تخفضه متى ما أرادت، فضلا على انها ستساوم به الدول الاخرى، وتشير كل الدراسات إلى تصاعد احتياجاتها النفطية في ظل ارتفاع معدل النمو، وهنا فإن الصين التي يرتفع استهلاكها السنوي للنفط ستكون بحاجة إلى مصادر نفطية جديدة لسد الاحتياجات ،ولذلك نجد أن الصين التجأت إلى الدول العربية منها السعودية لإبرام اتفاقيات تجارية معها ترتكز على استيراد النفط (١٨). ينظر الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) التوقعات الخاصة بحجم إنتاج منقطة الشرق الأوسط من النفط للسنوات العشرين القادمة.

الدولة	مليون برميل يومياً إنتاج ٢٠٠١	انتاج ٢٠٢٥
السعودية	١٠،٢	٢٢،٥
ايران	٣،٧	٤،٩
العراق	٢،٨	٦،٦
الامارات	٢،٧	٥،٢
الكويت	٢،٤	٥،٠
قطر	٠،٦	٠،٨

المصدر: عبد الحي زلوم، أزمة نظام الرأسمالية في مأزق، ط١، دار الفارسي للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٩، ص١٨٦.

إن الإنتاج العالمي بحلول عام ٢٠٢٥ مما يعنى بأن الحياة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ستعتمد بشكل كبير على الشرق الأوسط، وكذلك الامر بالنسبة لنجاح اجندتها الخاصة بالرأسمالية والعولمة والإمبراطورية، وهذا لم تعد الهيمنة على المنطقة بالوكالة بوساطة الاصدقاء أو العملاء كافية بحد ذاتها، بل حان وقت الاحتلال المباشر وقد وقع الاختيار على العراق لتوفير ظروف مواتية جعلت من هذا البلد الضحية الاولى للمخطط الأمريكي الكبير (١٩).

إن السبب الرئيس في الاندفاع المفاجئ نحو العراق، واستعجال بوش في اتخاذ قرار الحرب، وعلى الرغم من معارضة أكثر دول العالم له، فيتعلق بما أطلق عليه الخبراء (الذورة النفطية)، وفي الواقع أن بعض الصقور في البنتاغون تحدثوا صراحة عن أن الحرب على العراق من أجل النفط وليس نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة (٢٠).

ويعتقد عبد علي كاظم المعموري أن الولايات المتحدة وجدت في القدرات النفطية العراقية كافية لتأمين احتياجاتها مستقبلاً على أقل تقدير، هذا فهي تسعى للارتقاء بالإنتاج العراقي من النفط إلى مستويات تقترب من الإنتاج السعودي وهي بذلك تحقق فائدة من عدة جوانب هي (٢١):

- تأمين منتج رئيس من النفط منافس (بديل) الأكبر منتج لان (السعودي) ولا يمكن لأية دولة غير العراق أن تقوم بهذا الدور نظراً لقدراتها النفطية.
- إن الكلفة الحدية لإنتاج البرميل الواحد من النفط هي من أدنى الكلف في العالم سواءً المتغيرة منها أم الثابتة.
- أم كلفة رفع مستويات الإنتاج إلى المستويات المخططة تمثل استثمارات لصالح الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية (الاخوات السبع)
- هناك بلدان هما العراق والسعودية يكون متوسط الانتاجية اليومية لآبارها متجاوزاً أربعة الاف نصف برميل، فيما تكون الابار الأمريكية في أدنى مستوى وهو أحد عشر برميلاً يومياً.
- سبب من وسائل الخدمات المتعددة في المتجمع الأمريكي فأن معدل الاستهلاك الفردي للموطن الامريكي هو أعلى مستوى في العالم إذ يبلغ (٧٠) برميل نفط سنويا، مقارنة باستهلاك الموطن الاوربي والاسيوي والبالغة (٤٥.٣٥) و(٩٨) برميل نفط سنويا على التوالي، مما يشكل ضغطاً مستمراً على الاقتصاد الامريكي.

الاستنتاجات:

١- سيطرة الشركات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية على النفط العراقي من خلال عقود وامتيازات التي حصلت عليها من قبل الحكومة العراقي التي أتأت بها من خارج العراق.

٢- تعرض النط العراقي في عام ٢٠٠٣، إلى السرقة والنهب والى الاستهداف والتهريب خارج البلد مما أدى ذلك إلى خسائر مالية كبيرة.

٣- حققت الولايات المتحدة الامريكية استراتيجيتها فأعلنت الحرب بحاجة نزع اسلحة الدمار الشامل ولكن في حقيقة الأمر كان السبب الرئيس هو كان من اجل النفط.

٤- إن السبب المهم والرئيس هو كان أن العراق في سنوات السبعينات الماضية ازدياد الايرادات النفطية نفذ العراق مجموعه من الخطط التنموية، أما في سنوات التسعينات نلاحظ ان المشاريع الاستثمارية انخفضت بانخفاض الايرادات النفطية، وذلك بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية.

٥- تمتلك محافظة الانبار أكبر حقل للغاز الطبيعي في العراق وهو حقل عكاس يقدر الاحتياطي الموجود في الحقل ما يقارب٥,٦ تريليون متر مكعب وهناك مجموعة من الطبقات الجيولوجية الحاوية على النفط والغاز التي لم تستكشف بعد.

٦- عدم معالجة عقود الترخيص لموضوع الغاز المصاحب للنفط الذي ينطوي عليه هدر للثروات الوطنية وعدم استثمارها وكما كانت احدى مشاكل الامتيازات التقليدية مع شركات النفط الاجنبية التي عملت في العراق قبل تأميم النفط عام١٩٧٢.

٧- في الوقت الذي ارادت الحكومة العراقية بقانون الاستثمار رقم١٣ لعام ٢٠٠٦ ان يساهم في اتاحة الفرص لجذب الاستثمارات الاجنبية للمشاركة في اعمار الاقتصاد العراقي وتنميته فقد استثنى هذا القانون قطاع النفط والغاز بنفس الوقت سارعت الحكومة العراقية بتوقيع عقود الترخيص مع شركات النفط الاجنبية حتى قبل اقرار قانون النفط والغاز الذي يثير الدهشة والاستغراب والتساؤل؟؟؟

المصادر

١- ابتهال محمد رضا داود، النفط والاحتلال الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية، العدد ٢٣، لسنة ٢٠١٣، ص ١٤١ -١٤٢.

٢- أحمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، لسنة ٢٠٠٩، ص ٨.

٣- عبد علي كاظم المعموري، مالك متعب الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٩٤.

٤- عبد علي كاظم المعموري، مالك متعب الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٥٠.

٥- مضر منعم السباهي وثامر حميد العكيلي، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي الاصطلاح الاقتصادي، لسنة ٢٠١٢، ص ٨.

٦- عبد علي كاظم المعموري، مالك متعب الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص٢١٥.

٧- خضر عباس أحمد النداوي، الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٥، العدد ٣، لسنة ٢٠١٤، ص ٦٦٧.

٨- تغريد داود سليمان داود، أثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد ٢٤، العدد ٢٤، لسنة ٢٠١٦، ص١٠٤.

٩- كوثر عباس الربيعي وآخرون، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدين لتقسيم العراق، ط١، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨، ص١٠٤.

١٠- كوثر عباس الربيعي وآخرون، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، ط١، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨، ص١٠٤.

١١- عبد علي كاظم المعموري، قانون النفط الجديد دخول الشركات العالمية الاثار المحتملة على الاقتصاد العراقي (وجهة نظر عراقية)، مجلة أبحاث عراقية، العدد ٢، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،٢٠٠٧، ص١١٠.

١٢- كوثر عباس الربيعي وآخرون، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، ط١، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨، ص١٠٦.

١٣- عبد علي كاظم المعموري وآخرون، مستقبل التواجد الأمريكي في العراق، مجلة ابحاث عراقية، العدد٢ ، مركز حمورابي، للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،٢٠٠٧، ص٨٤.
١٤- عبد علي كاظم المعموري وآخرون، مستقبل التواجد الامريكي في العراق، مجلة ابحاث عراقية، العدد ٢، مركز حمورابي، للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،٢٠٠٧، ص٨٤.
١٥- سرمد عبد الستار العبيدي، دور النفط في استراتيجية احتلال العراق عام ٢٠٠٣، مجلة شؤون عراقية، العدد١ ، مركز العراق للدراسات، سنة ٢٠٠٨، ص١٧٦.
١٦- عبد علي كاظم المعموري، انهيار الإمبراطورية الامريكية، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٢١.
١٧- عبد علي كاظم المعموري وآخرون، مستقبل التواجد الامريكي في العراق، مجلة ابحاث عراقية، العدد٢ ، مركز حمورابي، للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،٢٠٠٧، ص٨٤.
١٨- كوثر عباس الربيعي وآخرون، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدين لتقسيم العراق، ط١، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨، ص٧٨.
١٩- عبد الحي زلوم، أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق، ط١، دار الفارسي للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٩، ص١٨٦.
٢٠- عبد الحي زلوم، أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق، ط١، دار الفارسي للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٩، ص ١٧٦.
٢١- عبد علي كاظم المعموري، انهيار الإمبراطورية الأمريكية، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٨٨.
٢٢- خصر عباس أحمد، الاستثمار الاجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد٢٠٠٣، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد٢٥،العدد٣،لسنة٢٠١٤.